





يعنى بعرض أهم المقالات والتحليلات والخلاصات لكتب مختارة والمتعلقة بالشأن العراقي

المحاكم الشرعية الصدرية وسكوت المالكي

فواز الفواز / موقع قراءات

هكذا هو حال الدنيا وهكذا هو مصير العملاء والمجرمين في كل بقاع الأرض وفي كل الأزمنة والأوقات يكشفون بعضهم البعض بمجرد أن تقاطعت مصالحهم فينكشف المخفي والمعلن دون حساب بسيط وهو وقوعهم في شر أقوالهم وأعمالهم دون دراية وهذه هو مكر الله، نعم مكر الله وهو خير الماكرين ولكنهم لا يعلمون أن بخلافهم تتكشف الخزائن وتتطاير الروائح النتنة ويظهر سحاب الفساد والدم والقتل في سماء الأصوات المتعالية ما بين منتقد وراد على المنتقد ونسمع الاعترافات علنا والجميل واللطيف أن ما يذكره المالكي أيضا (صحيح) وفعلا في هذه الحالة فقط نسمع منهم الصدق بعينه.

نعم في فترة الطائفية اللعينة وجدت محاكم شرعية تابعة للتيار وهي في حقيقة الأمر تقليد غبي من التيار الصدري لما شاهدوه وسمعوه عن محاكم شرعية في (طالبان والقاعدة) وهي محاكم صورية من يدخل إليها لا يخرج إلا محمولا على الأكتاف، وهم عبارة عن عصابة كانت تقتل لأجل المادة وتهجير الناس للحصول على دورهم وعجلاتهم ومحالهم وبعض العفش ليس إلا وحالهم حال تنظيم القاعدة في مناطق غرب بغداد عندما تم تهجير الشيعة منها وهي عملية متبادلة ما بين شذاذ الأفاق من المذهبين ، وهذا ما لا يستطيع أن ينكره السيد الصدر حتى لو دخل ماء دجلة الف مرة في السنة بحثا عن الطهارة .

وهنا وقع السيد المالكي في موقف حرج عندما يؤكد علنا وللإعلام أن التيار الصدري كان لهم (محاكم شرعية) ويعني كان لهم أفعال جاءت بالموت والذبح والقتل كما هو تنظيم القاعدة ولم يفعل المالكي شيئا وأشركهم في حكومته وهو يعلم إنهم مجرمون وإلا كيف لا يشرك تنظيم القاعدة في الحكومة وربما لو اشرك القاعدة لوقف الكثير من نزيف الدم لأننا نحسبها حسابا منطقيا فكيف يحق له اشراك أصحاب (المحاكم الشرعية من التيار) ولا يشرك أصحاب (المحاكم الشرعية من التيار) ولا يشرك أصحاب (المحاكم الشرعية من التنظيم) وهل لأن المجموعة الأولى من شيعة أهل البيت حلالاً لهم وعليهم والمجموعة الثانية من أهل السنة حراماً عليهم وهذا جانب.

الجانب الأخر كيف تحارب تنظيم القاعدة بكل قوة وتترك أصحاب المحاكم الشرعية من النيار الصدري وهل بعد سبع سنوات ونيف (تتذكر) أن النيار الصدري هم أصحاب محاكم شرعية تذبح الناس على الهوية وأنت طيلة هذه الفترة لا تحرك ساكنا ومركزك كرئيس للوزراء يحتم عليك أن تكون (أبا وراعياً) لكل العراقيين فلا فرق في المنطق والحق ما بين مسلم سني وشيعي، ومسلم وغير مسلم فكلهم عراقيون لو فعلا كنت تستحق أن تكون الأجدر .





ثم ما هذا المنطق الصبياني الذي يدفعك بين فترة وأخرى تهدد بأمر (إلقاء القبض) بحق السيد مقتدى في مسألة مقتل نجل الإمام الخوئي وهل هو جوكر سكوت أو وسيلة تهديد وابتزاز لمقتدى الصدر وكلنا يعلم أن مقتل نجل الإمام الخوئي كانت بأيادي صدرية علنا في ضريح الإمام (ع).

لقد كنت مفلسا يا سيادة رئيس الوزراء بردك على السيد مقتدى وأنت وأنا والسيد مقتدى وكل العراقيين يعلمون بأن التيار الصدري قام بذبح العراقيين على الهوية وبتوصيات من الولي الفقيه وتعلم أنت وأنا والسيد مقتدى إن من فجر المرقدين الشريفين هم اتباع إيران كما صرح (القائد العسكري الأميركي) وتعلم أنت وأنا والسيد مقتدى إن لعبة الذبح على الهوية من صنع المحتل وأنت والسيد والتنظيم كنتم جنودا للمحتل سواء كان محتلا أميركيا أو محتلا إيرانيا وليس فيكم من يحب العراق إلا قولا وإعلاماً، وأنت والسيد مقتدى مستعدان لإعادة الطائفية إن تطلب الأمر منكم وبتوصيات شرقية (إيران) وما وراء البحار (أميركا) وللحفاظ على مناصبكم اختلفتم، وها نحن في أول الغيث وربما بعد شهرين سنصل لحد شتم الآباء والأجداد حينها سيصرح السيد مقتدى بيهودية (أبو المحاسن) والمالكي يصرح بولاء مقتدى لليهود أو ربما تصلون لأكثر من هذا الحد واقصد لغرف نومكم وأسرارها وكل هذا العويل والصراخ والشتائم لأجل كسب الأصوات (الشيعية فحسب) لضمان مزيد من السرقات وكنوز الملايين ولا أنت يا سيادة المالكي ولا أنت يا سيد مقتدى تهتمون لقطرة دم شيعية أو عراقية وهذا هو ميدان السياسة الدينية من أكثر الميادين (خسة ونذالة) وأخيرا نقول (بأسكم بينكم شديد).

♦ شخصيات عراقية

رشيد عالى الكيلاني (١٨٩٢- ١٩٦٥)

وُلد رشيد عالي الكيلاني في بعقوبة وتحديدا قرية السادة ضمن محافظة ديالى عام ١٨٩٣ وهو من سُلالة الشيخ عبدالقادر الكيلاني، صاحب الطريقة الصوفية المعروفة بالقادرية، وتعلم في مدارس بغداد وبعد اكماله الثانوية التحق بكلية الحقوق وعقب نيل إجازتها تقلد عدة مناصب حكومية.

وهو من عائلة سياسية لامعة ومن السادة الأشراف حيث كان من أقرباء عبد الرحمن الكيلاني النقيب أول رئيس للوزراء في العراق، بدأ حياته السياسية منتقلًا بين استانبول وبغداد والبصرة والموصل من خلال عمله في الجمعيات السرية التي كانت نتادي باستقلال العراق والوطن العربي عن الدولة العثمانية .

وفي الوقت نفسه كان يعمل سرًا مع أحرار العرب في سبيل تنمية الفكرة العربية ونشرها، واشتغل بالتدريس في كلية الحقوق ثم مديرًا عامًا لأوقاف الموصل، وقاضيًا في محكمة الاستئناف، وقد اصطدم برغبات الإنجليز، فاستقال وعاد إلى المحاماة وطفق نجمه يبزغ في الأوساط الوطنية والسياسية، وفي عام ١٩٢٤ عُين وزيرًا للعدل في حكومة ياسين الهاشمي، اشترك مع ياسين الهاشمي عام ١٩٣٠ في سياسة البلاد.

وفي عام ١٩٣٢م عُين رئيسًا للديوان الملكي وسكرتيرًا خاصًا للملك فيصل الأول، وفي عام ١٩٣٣ شكل وزارته الأولى وهي الوزارة التي نشبت في عهدها ثورة الأشوريين، فتصرف في إخمادها تصرقًا حازمًا، وكلف الفريق بكر صدقي بالقضاء عليها ففعل، وبعد وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٧ وإبّان عهد الملك غازي شكل الوزارة الثانية، وفي عام ١٩٤٠ شكل وزارته الانتلافية الثالثة التي اصطدمت مع الإنجليز لرفضها قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وكان الإنجليز يكرهونه كراهية شديدة وطلبوا رسميًا عدة مرات إقالته من منصبه وتولى الرئاسة لآخر مرة عقب انقلاب أبريل ١٩٤١ إذ وقف ضد الإنجليز وقفته المشهورة التي تسببت في إصرار بريطانيا على احتلال العراق بالقوة المسلحة والقضاء على رشيد عالى الكيلاني ورفاقه، وبالفعل هاجمت بريطانيا العراق بقواتها المسلحة وحاول الجيش العراق بغداد في ٣٠ مايو العراق ١٩٤١، ففر رشيد عالى الكيلاني ومعه أربعون من رفاقه إلى الحدود و عبروها إلى إيران، و عقدت الحكومة الجديدة في العراق المحكمة العسكرية لمحاكمة رشيد عالى الكيلاني ورفاقه والتي انتهت بالحكم عليه بالإعدام غيابيًا، ولكنه كان قد هرب إلى إيران فتركيا فألمانيا وظل ببرلين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبهزيمة ألمانيا النجأ إلى المملكة العربية السعودية إذ النجأ إلى جوار الملك عبدالعزيز آل سعود فأجاره وحماه على الرغم من الاحتجاجات المتوالية التي انهالت على بلاطه من بغداد وغيرها.





ثم التجأ إلى مصر عام ١٩٥٤ وبعد القضاء على الحكم الملكي في ثورة عام ١٩٥٨ عاد إلى العراق وحُكم عليه بالإعدام للمرة الثانية ثم خفف الحكم إلى الحكم بالسجن ثلاثة أعوام، وأفرج عنه بعدها في ١٤ اتموز ١٩٦١ فغادر العراق إلى بيروت فالقاهرة ثم عاد إلى العراق وبارحها بعد ذلك إلى بيروت حيث وافته المنية في ٢٨ أغسطس ١٩٦٥ ونقل جثمانه بطائرة عراقية خاصة إلى بغداد حيث دفن هناك.

من مؤلفاته:

"مسالك قانون العقوبات"، "نظريات أصول المرافعات الجزائية"، "النظريات العامة في الحقوق الجزائية.

♦ الانتصار الوهمي

يوسف القبلان / الرياض

في أزمة سورية كان المنتظر نقل رئيس النظام الى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمته على قتل الشعب السوري وتشريده، لكن مجلس الأمن جعل قضيته آلة القتل فحذر من استخدام السلاح الكيماوي ووضع الخط الأحمر الذي اذا تجاوزه النظام فهذا يعنى نهايته.

النظام تجاوز هذا الخط واستخدم السلاح المحذور، واعتقد المتابعون أن نظام بشار انتهى، لكن مجلس الأمن كان له رأي آخر فقد كان مظلة لصفقات واتفاقيات سرية دولية واقليمية جاءت على حساب مصلحة الشعب السوري الباحث عن الحرية والكرامة.

تلك المظلة أعطت الضوء الأخضر للنظام السوري لأن يستمر في القتل بشرط أن لا يستخدم السلاح الكيماوي.

صفقة الكيماوي أنقذت الأسد وأكثر من ذلك شجعته على أن يقرر ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة والاستمرار في الرئاسة لأنه سيفوز بها بالتأكيد بنفس الطريقة التي وصل بها الى الحكم حين عدل الدستور لمصلحته.

مجلس الأمن هنا يقدم مكافأة للنظام السوري جعلته يشعر بنشوة الانتصار، وهو انتصار وهمي، والانتصار الوهمي لا يدوم كونه يستند الى دعم خارجي يخدم مصالح القوى الخارجية ولا يخدم مصالح الشعب السوري.

وبنشوة الانتصار الوهمي بدأ الأسد يضع العراقيل في طريق مؤتمر جنيف ٢، ويعلن أن شروط نجاحه غير متوفرة، وأنه لا يرى سببا يمنعه من ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة، مع أن استمراره في الحكم يعني استمرار الحرب بحسب رأي وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وهذا تتاقض واضح فالدول الكبرى بما فيها أمريكا هي التي شجعت الأسد على التمسك بالحكم فكيف يقال الآن استمراره يعنى استمرار الحرب ؟؟

من الواضح أن التوجه نحو الحل السياسي دخلت فيه أطراف ودول أخرى اقليمية ودولية وأن المساومات ما تزال قائمة وأن مجلس الأمن أعطى نظام الأسد الوقت للمناورة، وتقرج على القوى التي تدخلت من أجل مصالحها الخاصة وساندته وكفلت له البقاء والاستمرار، ثم مد مجلس الأمن طوق النجاة لهذا النظام متمثلا في صفقة السلاح الكيماوي وشعر النظام أنه انتصر، وأنه وصل الى شاطئ الأمان لأن ما حصل كان برعاية مجلس الأمن وهذه الرعاية في نظر النظام أهم من رعاية الشعب ورضا الشعب ومصالح الشعب، إنه الانتصار على الشعب وهذا ما يؤهله ليكون مجرد انتصار وهمي..

